

الحركات الإسلامية من التطرف الديني إلى

الاعتدال السياسي

دراسة سسيو - سياسية

د . شليغم غنية

nora702010@hotmail.fr

جامعة قاصدي مرياح ورقلة (الجزائر)

ملخص

لقد شكل انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية عام 1924 نقطة بارزة في أذهان العديد من الشخصيات الإسلامية التي ساهمت في إنشاء الحركات الإسلامية، باعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين و التمسك به، و لذا فقد غلبت السياسة على المفاهيم الأخرى في فكر الحركات الإسلامية، لأنها رأت أن قيام الدولة كفيلاً بقيام حياة إسلامية، و انهيارها يعني انهيار المنظومة القيمية لهذه الحياة. و ما يلاحظ على هذه الحركات أنها جاءت في سياق المقاومة أو التصحيح، مقاومة المستعمر أو الأنظمة السياسية الجائرة أو لتصحيح أوضاع اجتماعية عامة كانت قد ابتعدت عن القيم الدينية بفعل الحداثة و محاولة مسايرة الغرب. و قد تدرجت هذه الحركات بين استخدام القوة و الحوار لتطبيق مبادئها، لكن تلك التي استخدمت العنف لوحقت من قبل السلطات الحاكمة و تعرض أعضاءها للإعدام و النفي و السجن، فاضطرت فيما بعد لتغيير أساليب نشاطها. و هذا ما وقفنا عليه من خلال هذه الورقة محاولين فهم أسباب ظهور هذه الحركات و لماذا تستخدم العنف من أجل تحقيق غاياتها بالرغم من أن الدين الإسلامي هو دين السلام العالمي.

الكلمات الدالة:

حركات إسلامية، حركات اجتماعية، تغيير، تطرف، عنف، إرهاب.

Abstract

L'effondrement du royaume Automan en 1924 à représenter un tournant pour la communauté musulmane chose qui a permis aux leaders islamistes de former des mouvements à caractère religieux, puisque l'Etat s'est désengager de protéger la religion .

Ces mouvements se sont organisés dans un contexte de résistance ou pour rétablir un ordre, résistance au colonialisme et au régime répressifs, rétablir l'ordre social général lorsque l'Etat ne répond plus aux demandes de la société au nom d'une laïcité occidentale.

La répression a fait que ses mouvements utilisent et la force et le dialogue ; mais l'emploi de la violence n'a engendré que plus de victimes, plus de condamnations plus d'exilés plus d'emprisonnements sans pouvoir réaliser les objectifs , donc ils ont opté pour le dialogue pour pouvoir atteindre leurs objectifs.

C'est ce qu'on a voulu démontré à travers cet article.

Mots clés :

Mouvements sociaux , mouvements islamistes, changement, violence, extrémisme , terrorisme.

مقدمة

لقد شكل انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية عام 1924 نقطة بارزة في أذهان العديد من الشخصيات الإسلامية التي ساهمت في إنشاء الحركات الإسلامية، باعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين و التمسك به، و لذا فقد غلبت السياسة على المفاهيم الأخرى في فكر الحركات الإسلامية، لأنها رأت أن قيام الدولة كفيل بقيام حياة إسلامية، و انهيارها يعني انهيار المنظومة القيمية لهذه الحياة. نلاحظ من هذه المقدمة البسيطة أن هذه الحركات عملت بشكل عكسي لما جاء به الرسول عليه الصلاة و السلام، فهو أول من بدأ بإشاعة القيم الإسلامية و من ثمة بناء و تأسيس الدولة، أما هذه الحركات فتحاول بناء الدولة بما يكفل حفظ المنظومة القيمية الإسلامية.

و قد كرست تجربة الدولة في الوطن العربي عامة و الجزائر خاصة (دولة الاحتلال ثم دولة الإستقلال)، عملية إزاحة صريحة للدين من المجال السياسي مثلما كرست حكم نخب حديثة غريبة الولاء الثقافي، فلم تعد للإسلام من سلطة فعلية في التشريع - عدا الأحوال الشخصية و باحتشام- و لم يبق للجانب الديني الفقهي و

مؤسساته من دور سوى الوظيفة الرمزية التي يفرضها على الدولة النص الدستوري على أن الإسلام دينها، أو أنه مصدر التشريع فيها.

يضاف إلى ذلك ما يعرف بالحدثة الاجتماعية و الثقافية و السياسية (الديمقراطية) و ما حققته من انفتاح متزايد على العالم الخارجي (الغربي)، و انتشار التعليم و الثورات الإعلامية و التكنولوجية و ما يستلزم ذلك من تعظيم للمادة على حساب الروح، فلم يبق من الدين الإسلامي إلا ممارسة الطقوس في المواسم والأعياد الدينية، كل ذلك أدى إلى بروز حركات تقليدية- جديدة تدعو إلى العودة إلى القيم الإسلامية التي تزوج بين الروح و المادة.

فما هو مفهوم هذه الحركات؟ كيف عاودت الظهور؟ و كيف تدرجت من التطرف إلى الاعتدال؟.

مفهوم الحركات الإسلامية:

يطلق بعض الباحثين مصطلح " الحركات الإسلامية"، و يفضل آخرون مصطلح الأصولية و يذهب آخرون إلى استخدام تعبير الإسلامية، على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، و تنادي بتطبيق قيم الإسلام و شرائعه في الحياة العامة و الخاصة على حد سواء، و تعادي أو تعارض في سبيل هذا المطلب الحكومات و الحركات السياسية و الاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت و توانت في الامتثال إلى تعاليم الإسلام أو خالفتها. و يغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف و تنشط في المجال السياسي. إذ نادرا ما يطلق وصف الحركات الإسلامية على الجماعات الصوفية التي لا تنشط في مجال السياسة. و لا يطلق هذا الوصف أيضا على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية كحزب الأمة في السودان أو الإستقلال في المغرب، بينما تطلق هذه الصفة على حركات المعارضة للأنظمة السياسية القائمة في الدول العربية(1)، و حتى أنها أخذت بعدا دوليا مثل تنظيم القاعدة. و هناك مدلولات عديدة للحركة الإسلامية ، فقد رأى بعض الباحثين أن الحركات الإسلامية تميز نفسها عن التيار الشعبي العام، و تخصص هذا التمييز بنسبة نفسها إلى الإسلام، كما لو أنها تصدر حكما على المجتمع حولها بالتقصير عن الوفاء بقيم الإسلام، و تنصب نفسها قائمة بمهمة التذكير و الدعوة و أحيانا الإكراه على تلافي هذا التقصير(2).

أما الرأي الثاني يستند إلى قول الإمام محمد عبده: "إن الله تعالى قد وضع لنا بفضلِهِ ورحمته قاعدة نرجع إليها عند تفرق الأهواء واختلاف الآراء، وهي الاعتصام بحبلِهِ، ولذلك نهانا عن التفرق بعد الأمر بالاعتصام والذي يفسر بأنه تمثيل لجمع الأهواء وضبط الإيرادات.

فبالنسبة لهذا الرأي لا تقوم لقوم قائمة إلا إذا كان لهم جامعة تضمهم، و وحدة تجمعهم و تربط بعضهم ببعض، فيكونون بذلك أمة حية كأنها جسد واحد.

و إذا كانت الجامعة الموحدة للأمة هي مصدر حياتنا، فإنه لا بد من وجود جماعة تأمر بالمعروف، و قد تم تفسير الآية الكريمة: "و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون"(3)، هو أن تكون منكم طائفة متميزة تقوم بالدعوة و الأمر بالمعروف، و المخاطب بهذا جماعة المؤمنين كافة، فهم المكلفون أن ينتخبوا منهم أمة تقوم بهذه الفريضة- و لفظ أمة أخص من الجماعة(4)- أي أنها صفة تقوم على أحوال المسلمين كافة.

و لقد لقي الرأي الأول ردود فعل مختلفة، فهناك من رفض المضمون مع قبول الأسس (أي قبول التشخيص بأن المجتمعات لا تقي التدين حقه مع رفض دعوى الحركات الإسلامية في قيادة الصحوحة المرجوة)، و هناك من رفض الأسس و المضمون معا من منطلق مضاد تماما، شأن بعض المواقف العلمانية التي تقر بأن دور الدين في حياة المجتمعات تراجع كثيرا و أن الحركات الإسلامية تسعى إلى إحيائه، مع تأكيد أنها مهمة مستحيلة أو غير مرغوب فيها أصلا(5).

أسباب عودة ظهور الحركات الإسلامية:

إن عودة الديني إلى المجال السياسي له أسباب نذكر منها:

أولاً: واقع التكوين الثقافي للمجتمع العربي، حيث تحتل الفكرة الدينية موقعا مميزا في منظومة الأفكار العامة السائدة، و هو موقع لم تغير منه كثيرا وقائع التحديث الثقافي التي جرت منذ أن اصطدمت مجتمعاتنا بالمدنية الغربية(6)، فالحضارات الغربية و التأثير المتزايد للتفوق الغربي في شتى المجالات لم يلغي حقيقة أن المجتمعات العربية بقيت متمسكة بدينها رغم ظهور طبقة أو نخبة تدافع عن الثقافة الغربية، إلا أن وصول هذه الأخيرة إلى مآزق الفراغ القيمي، جعل من المؤكد أن المجتمعات العربية الإسلامية كانت محقة على التمسك بقيمتها و الدفاع عن دينها كلما أحست أنها مهاجمة في عمق هويتها، فلذا نجد الزعماء الدينيين يحظون دائما بمكانة مميزة داخل هذه المجتمعات.

ثانيا: إن المسألة السياسية كانت - دائما- جوهرية في الإسلام، و لم تفتعلها الحركات الإسلامية المعاصرة - أي ما يسمى اليوم بالإسلام السياسي-، فلقد شهد التاريخ الإسلامي وجود علاقات من التلازم بين السياسة و الدين بلغت مستوياتها حدودا عبر فيها الصراع السياسي عن نفسه في أشكال مختلفة من المذهبية الدينية في مراحل كثيرة من العصر الوسيط(7)، و ينطبق هذا على عصرنا الحديث حيث تمت مواجهة مختلف أوجه الاحتلال بتضافر عنصري الوطنية و الدين في تشكيل الوجدان السياسي للأمة العربية المحتلة، ففي بداية الاحتلال نشطت مقاومات تحت لواء الجهاد و بزعامة مشايخ يشهد لهم بالنقى و المكانة الدينية في مجتمعاتهم، مثل مقاومات كل من: المقراني و الشيخ بوعمامة و الأمير عبد القادر و غيرهم في الجزائر.

أما ثالث أسباب عودة الديني إلى واقع الحياة السياسية و الاجتماعية هو وجود أسباب موضوعية اقتصادية و اجتماعية و سياسية، تحمل الكثيرين على استثمار الرأسمال الديني و تجنيده في الصراع السياسي، أو تدفعه في اتجاه إنشاء حركات إسلامية احتجاجية سياسية المحتوى و دينية الشكل.

و هذه الحركات غالبا ما تنشأ و تظهر نتاج الظلم و القمع الممارسان من قبل السلطات الحاكمة، و الإحساس بالتهميش و الإقصاء للذين غالبا ما يؤديان إلى الاغتراب (عدم المبالاة) أو الانضمام إلى حركات عنيفة نتيجة سوء توزيع الثروة و انتشار الفساد. من جانب آخر تسعى هذه الحركات الدينية إلى استقطاب كل من هو مقتنع بشعاراتها مثل أن الحاكمية لله وحده و لا حاكمية لبشر، و أنه لا بد من حكومة دينية لإقامة النظام الإسلامي و أن الجهاد فريضة غائبة يتعين إعادتها لمواجهة أعداء التيار الإسلامي من حكام و مفكرين و أنه لا بد من تطبيق الشريعة الإسلامية و إلا تعين الحرب على المجتمع بكامله، و أنه لا بد من فرض الجزية على غير المسلمين و إلا كان المجتمع جاهليا كافرا، و أنه لا يوجد إلا الحل الإسلامي لمواجهة كل مشاكل المجتمع الوطني و الدولي، و أنه لا ينبغي أن تكون للمسلم أية جنسية إلا الإسلام، ويتعين ألا يكون له ولاء لوطنه بل لجماعة المسلمين(8).

كما يمكننا أن نضيف بعض التحليلات التي تناولت أسباب تنامي الحركات الإسلامية فيما يلي:

1- ضغوط الفقر و التخلف و البطالة، و قلة فرص الصعود الاجتماعي و خاصة لدى شباب المدن و المجموعات الريفية المهاجرة. و المعروف أن القوة العاملة العربية تنمو بمعدلات قياسية، و تفوق معدلات البطالة فيها النسب العالمية. و يؤدي نقص

الاستثمارات و تردي الخدمات إلى المزيد من الفقر و الاضطرابات السياسية والاجتماعية، و خاصة في الريف و الأحياء الفقيرة مما يوسع عضوية الحركات الدينية السياسية باستمرار .

2- تزلزل منظومة الأنماط و القيم الاجتماعية السائدة بسبب التغيرات الدولية (الغزو الثقافي و ثورة المعلومات أو العولمة).

3- ضعف المناهج التعليمية و التربوية، و انحدار المؤسسات و النشاطات الأكاديمية، وبخاصة ما يتعلق بالتربية الإسلامية و التاريخ و التربية الوطنية أو المدنية و اللغة العربية. فليس في العالم العربي دولة واحدة يهدف نظامها التعليمي إلى خلق إنسان مفكر مناقش. كما أن مناهجنا تعطي الأولوية للحفظ و التكرار، و لا ترحب بالمناقشة الحرة والرأي المستقل. و تعاني جل الجامعات العربية من الازدحام الشديد و ضيق هامش الحرية الأكاديمية و قلة الإمكانيات، و ضعف تأثير الهيئة الأكاديمية على متخذي القرار في البلاد.

4- قلة الخبرة السياسية و الدينية و الفقهية لدى معظم عناصر الحركات الجهادية، الذين يتم تجنيدهم في مراحل مبكرة من أعمارهم، إذ تعمل الحركات الدينية- عموما- على الاهتمام بالشباب، بهدف ضمهم إلى الحركة مبكرا.

5- تنوع النصوص الدينية، و تعارض آراء و مواقف الفقهاء و المفسرين، و هيمنة الميول الشخصية و السياسات الحزبية على اتجاهات استنباط الأحكام، و بخاصة ما يتعلق من هذه النصوص بالجهاد و التكفير، و الموقف من السلطة، و المرأة، و أهل الكتاب، والشورى. و هكذا بات المجال مفتوحا لظهور العشرات من الأحزاب و الحركات الإسلامية التي يدعي كل منها أنه يمثل الإسلام الصحيح.

و كثيرا ما ترتب على هذه التفسيرات و الاجتهادات الخاصة، مواقف في غاية العنف و التطرف ضد الرجال و النساء و الأطفال من عامة الشعب - مسلمين أو غير مسلمين- كما حدث في مصر و الجزائر.

6- غياب الالتزام بالقوانين و الدساتير و حقوق الإنسان في بعض الدول العربية والإسلامية، و استمرار قمع كل أشكال المعارضة و القضاء على التعددية، مما يعطي التمحور حول الشعارات و المبادئ الدينية دورا خاصا في التصدي لهذه الأنظمة، من منطلق المكانة الخاصة للدين و ما يتعلق به من مقدسات.

7- تشجيع الحكومات المحلية على ظهور الأحزاب و التنظيمات الدينية، لإحداث توازنات سياسية مرحلية أو طويلة الأمد. إذ تدل الدراسات على أن أغلب الحكومات في

معظم الدول الإسلامية، قد شجعت و بدرجات مختلفة على نمو الجماعات الإسلامية، و أحيانا العنيفة منها، لمكافحة الاتجاهات الماركسية و القومية و الليبرالية.

8- حب السلطة و المال و الزعامة و البروز، لدى بعض الزعامات الدينية و السياسية والفكرية. و كثيرا ما نرى الأحزاب الجهادية قد حدثت بها انشقاقات عند تبني قياديتها خط التشدد(9)، مثل الهجرة و التكفير و مثل ما حدث للجهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية إثر إضرابات ماي 1991. كما يبرر التشدد و أحيانا السرقة و النهب لتمويل الحركة كما هو حال بقايا الجماعات المسلحة في الجزائر.

بالإضافة إلى كل ما سبق، نجد أن فشل النخب العربية و الإسلامية في تحقيق الكثير من الوعود و التطلعات السياسية، التي بشرت بها تحت تسميات مختلفة من بناء وطني و وحدة عربية و المساواة في الحقوق و ظروف العيش، هيأ أرضية خصبة لنمو كل أنواع المعارضة و خاصة الإسلامية منها و التي تزود المجتمع بنظرية شمولية أو شاملة بديلة مستمدة من التراث.

مولد العنف الإسلامي:

إن الانحلال الفكري المستمر الذي واجه الوطن العربي و الإسلامي سياسيا و اجتماعيا، وانهزام الأنظمة العربية خاصة أمام هذا الفكر الاستعماري الأوروبي، أظهر جماعات إسلامية بين طبقات الشعب تسلك الأسلوب العسكري و العنف و ترفض مفهوم المساومة و الاعتدال و حل الخطوة خطوة أو المرحلية للتحرك.

و اعتبرت هذه الجماعات مبادئ الحركات التي قبلها مبادئ عقيمة و سلبية. و مقابل هذه الفكرة جاءت الثورة الإيرانية و نجحت بسبب حب الشيعة للموت في سبيل تحقيق مبادئها.

هذه المعارضة و العنف و إثارة الحماسة من قبل الشيعة جعلت أنصار السنة يتأثرون بالعنف، و دليل ذلك العمل الذي قام به السلفي السني " جهيمان" في اقتحامه للمسجد الحرام بعد نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979 مباشرة.

و لقد ساهم عنصر آخر في مولد العنف الإسلامي و هو التحدي المستمر بين حركة و أخرى من الحركات الإسلامية و النظرة المستقبلية و الاعتقادات الخاطئة في مبادئها و بين أفرادها و مخالفتها للأنظمة السياسية، و هنا يجدر بنا أن نذكر بالإعدامات و التعذيب و السجن الذي طال حتى القادة الفكريين غير السالكين لأساليب العنف بين

الحركات. هذه الظروف قادتهم إلى أن المصالحة غير ممكنة وأنه لا توجد جسور للتفاهم بين النظم السياسية والحركات الدينية(10).

هذا يقودنا إلى فكرة مفادها أننا يجب أن نفرق بين العنف كأسلوب طارئ قد تستدعيه ظروف معينة، وبين كونه فكر الحركة و أيديولوجياتها المنظمة، أي يصبح العنف أصلاً ثابتاً في فكر الحركة وممارستها(11)، وهذا يعتبر أخطر عنف يمكن أن يتعرض له المجتمع، وهو ما اصطلح على تسميته بالإرهاب. وهذا الأخير كأحد مصطلحات علم السياسة قد حظي في العقود الثلاثة الماضية بالكثير من التحليلات و أصبح له مضمونه المحدد في الدراسات السياسية.

فالإرهاب هو أولاً: شكل من أشكال العنف المنظم، ولذلك لجأت المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، إلى استعمال مفهوم إجرائي للفعل الإرهابي، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية مثل الاغتيال و التعذيب و اختطاف الرهائن و احتجازهم و بث القنابل والعبوات المتفجرة و اختطاف و احتجاز وسائل النقل و الرسائل الملوغمة... إلخ (12)

لكن التعامل مع ما يسمى بالإرهاب من قبل المنظمة الأممية لم يكن يوماً عادلاً، فما تقوم به الحركة الصهيونية في فلسطين و دول الجوار لا يعتبر من قبيل الإرهاب، أما ما يقوم به الفلسطينيون دفاعاً عن أنفسهم و أراضيهم تعتبره إرهاباً، و قد أخذت هذه الظاهرة أبعاداً خطيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فلقد ركزت جل الدراسات الغربية على إلصاق كل التهم بالحركات الإسلامية و شنت حملة غير مسبوقة على الإسلام و ليس على الحركات المتطرفة حسب مفهومها، و قد ساعد ضعف الأنظمة العربية و الإسلامية و خضوعها للغرب على ترسيخ هذه الفكرة، أي أن الإرهاب حث عليه الدين الإسلامي في كذا موقع من الآيات الجهادية في القرآن(13)، و الحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من مزايدات الغرب و المتحاملين على الرسالة المحمدية، فالإسلام لم يدعو يوماً لقتل النفس البريئة و قد حرم ذلك في كذا آية من القرآن، كما حرم انتهاك الحرمات و قتل الأطفال الأبرياء و النساء والشيوخ.

و الإرهاب هو ثانياً أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية ليس فقط في سياق المواجهة الداخلية بين السلطة السياسية و بين جماعات معارضة لها و إنما أيضاً كأداة للتعامل بين الدول وبعضها البعض، أي أنه ليس أداة لتحقيق أهداف عسكرية.

و الإرهاب ثالثاً يتضمن انتهاكاً عمدياً ليس فقط للقواعد القانونية و الشرعية العامة، و إنما أيضاً للقواعد العرفية و الدينية السائدة.

و الفعل الإرهابي رابعا ذو طابع رمزي، فهو لا يقصد لذاته، بقر ما ينطوي عليه من رسالة موجهة إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين، بحيث يوقع الرعب في القلوب و يثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية(14).

هكذا نصل إلى خلاصة مفادها أن أعمال العنف و الإرهاب هي مسميات ألصقها الغرب بالحركات الإسلامية، و قد ساعدت بعض هذه الحركات المتطرفة في إصاق التهم و تلميح سمعة الدين الإسلامي و ليس الحركات و نعتة بكل الأوصاف، بالرغم من أن التطرف ليس مميزة للحركات الإسلامية فوجدته في الدول التي تعتقد المسيحية و تلك التي تؤمن باليهودية وتلك التي لا دين لها.

التطرف و الاعتدال في الحركات الإسلامية:

إن قضية التطرف التي يمكن أن تؤدي إلى استخدام العنف المادي و الجسدي من أجل الوصول إلى تحقيق المآرب هي سمة قد ميزت بعض الحركات الإسلامية لفترة من الزمن، لكن تيقن هذه الحركات أن العنف لا يولد إلا عنفا و خرابا جعلها تسلك مسلكا آخر في الآونة الأخيرة من أجل العودة إلى الساحة السياسية و إعادة استقطاب أفراد المجتمع و هذا ما لاحظناه مع حركة النهضة في تونس و حزب العدالة و التنمية في المغرب و حركة الإخوان و الاتجاه السلفي في مصر، أما في الجزائر فإن أولئك المتشددين حسب السلطة ممنوعون من ممارسة حقوقهم السياسية و تبقى الأنتظار كلها تنتج نحو أولئك الذين التزموا المرحلة من أجل تطبيق مشروعهم الإسلامي و إن وجد في صفوفهم بعض المتشددين و سنعرض من خلال هذه النقطة بالذات إلى مختلف هذه التشكيلات باختصار.

بالنسبة للجزائر يمكن اعتبار تجربتها مفصلا مهما في نجاح أو فشل الثورة الإسلامية. فبعد مرور عشر سنوات من العنف الدموي و الذي دفع الشعب الجزائري فطورته، يمكننا القول أن هذه التجربة مثلت المحك الأول الذي فشلت عليه أقوى حركة إسلامية عربية في الوصول إلى السلطة، بالرغم من أن هذه الحركة قبلت بالممارسة الديمقراطية على الأقل ظاهريا و شاركت في الانتخابات المنظمة في جوان 1990، و لم تكن الاحتجاجات التي دعت إليها لاحقا في ماي و جوان 1991 إلا بعد المضايقات التي تعرضت لها الحركة و محاولة الاختراق من قبل السلطة. و ما دخول الجزائر في منزلقات خطيرة بعد إلغاء نتائج تشريعات ديسمبر 1991 إلا نتيجة رفض السلطة لهذه النتائج و شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة. و قد كان لهذا التدخل أن

فصل بين عهدين عهد صعود و انتشار الحركات الإسلامية و عهد هبوطها و انحدارها. و كانت الأنظار جميعها متجهة نحو هذا البلد منذ بداية الأزمة.

رغم أن الدول العربية لم تتضامن رسميا مع السلطة الجزائرية في محاربتها لما يسمى بالإسلام السياسي و لم تقم بحملة كبيرة لدعمها عسكريا و ماديا، فإنها تعترف و لو ضمنا بفضل المؤسسة العسكرية الجزائرية على استقرارها عندما قمعت و ردعت الجبهة الإسلامية للانقاذ. فكل القادة العرب كانوا يدركون أن ضباط الجيش أنفذوا المنطقة العربية من الخطر الإسلامي الأصولي على حد تعبيرهم و كأن هذه الحركات هي العدو. و هم يدركون أيضا أن نجاح الجبهة الإسلامية للانقاذ في الوصول إلى الحكم لن يبقى نجاحا محليا و إنما سيمتد إلى جميع أرجاء المنطقة. فتونس عاشت ارتياحا كبيرا منذ تدخل الجيش و وقفه للمسار الانتخابي و قامت بمراقبة حدودها جيدا خوفا من امتداد صيت الحركات الإسلامية إلى ترابها بالرغم من وجود هذه المعارضة فيها ممثلة في حركة النهضة المحظورة في تلك السنوات(15).

إلا أنه يمكن القول أنه بعد تراجع أعمال العنف استعادة الجزائر مسيرة الحياة الطبيعية و لن نخوض في موضوع من المسؤول عن الأحداث الدموية التي حدثت، لكننا يجب أن ننظر إلى المستقبل ، فالإقصاء سوف لن يزيد إلا تنامي الأحقاد فمن حق كل جزائري أن يختار من يراه مناسبا دون ضغط ، و الانتخابات المزمع انعقادها في ماي ستحدد من سيحظى بثقة الشعب.

أما في المغرب فقد اتبع استيراثية خاصة به، بالرغم من أنه شدد الخناق في البداية على الاتجاه الإسلامي، فهذا البلد يريد أن يكون في الوقت نفسه مملكة تعيش التقليد و الحداثة من جهة أن يسرع الخطى في تجربته اللبرالية، و لكنه يخشى من جهة أخرى انتصارا ساحقا للإسلاميين، فقد تعرض هؤلاء إلى متابعات يومية و مضايقات أمنية، حيث أغلقت بعض مواقعهم على الأنترنت و منعوا من إقامة معسكراتهم الترويجية(16). من خلال هذه الحوادث نلاحظ أن الحركة الإسلامية لم تكن المبادرة بالعنف شأنها شأن كل الحركات الإسلامية في الوطن العربي التي اتهمت بالتطرف، لكنها أيضا لم تشأ تكرار سيناريو الجزائر هذا ما جعلها(ممثلة في حزب العدالة و التنمية) تحصد جل المقاعد في الانتخابات التشريعية في سنة 2011.

هكذا يبدو أن الإسلاميين المغاربة يميلون إلى عملية الأسلمة من القاعدة كمنهج سلمي يتجنب العنف و يستخدم بدلا منه طرق التضامن الاجتماعي و الجمعيات الخيرية، و يقيمون تحالفات تكتيكية مع خصومهم لاستكمال تحقيق مشاريعهم و حتى لا

يصطدمون مع المؤسسة الملكية التي يمثلها أمير المؤمنين، كما يجدون أنفسهم مضطرين لانتهاج منهج الاعتدال في إطار دولي معاد لكل ما هو إسلامي وحركة إسلامية.

أما في تونس فقد حققت حركة النهضة التي كانت محظورة طوال فترة ما قبل الثورة فوزا كبيرا لكنها غيرت كثيرا في خطابها لإدراكها أن لغة التغيير الجذري سوف لن تجر عليها سوى المتاعب لذلك نجدها تعقد تحالفات مع تشكيلات لاطالما اعتبرت عدوها اللدود و هي الاتجاه اليساري ممثلا في رئيس تونس الجديد " المرزوقي " .

ففي مقابلة مع "العربية.نت" قال نور الدين البحيري، عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، والمسؤول عن الملف السياسي بالحركة: "إن المفاوضات لتشكيل الحكومة العتيدة تتقدم ببطء، لكن بجدية و على أرضية صلبة".

وأضاف "الطرف الوطني الذي تجري فيه المفاوضات يتميز بالدقة، والمجال لا يسمح بفرض شروط، بل لا بد أن يكون التوافق هو خيار الجميع، وذلك من أجل خدمة مصلحة البلاد، فهي أهم من كل المواقع، ونحن نتعامل على أساس هذه الروح، من أجل تحقيق أهداف الثورة"(17).

هكذا نلاحظ أن هذه الحركة استفادت من تجربتها السابقة حيث كان محكوم على رئيسها بالإعدام فترة حكم بورقيبة و تمت متابعته أيضا فترة حكم بن علي، فالتعامل مع الوضع في الوقت الراهن يجب أن يميزه الحذر من الوقوع في مشادات مع أي طرف خاصة أن الدولة التونسية لم تعرف الاستقرار التام إلى يومنا هذا.

أما الحالة المصرية فهي لا تختلف كثيرا عن حال الحركات الإسلامية في الوطن العربي فقد عانت من ظلم و إجحاف السلطة مما جعلها تعرف انشقاقات داخلية و تبني بعضها العنف والتطرف اللذين كان ينسبان لفكر سيد قطب و تزايد موجات العنف بعد إقدام النظام المصري فترة حكم " جمال عبد الناصر على إعدام " سيد قطب".

أما في الوقت الراهن فيمكن اعتبار التجربة المصرية مرجعية أساسية في فهم تطورات الحركات الإسلامية و تحولاتها في الوطن العربي، فقد حدث أن أعرب كثير من قادة الجماعات الإسلامية المسلحة عن تخليهم عن منهج استخدام العنف و قاموا بحوارات مع السلطة المصرية، ليتحولوا نحو خطاب معتدل يتجنب العنف و ليوقفوا بشكل كبير عملياتهم العسكرية المسلحة ضد الدولة و رموزها. لقد توصلوا بعد مراجعة و نقد ذاتيين إلى نتيجة مفادها أن العنف المسلح لم يسقط النظام و إنما على العكس قوي

من قدراته الأمنية و المخابراتية و جعله يشدد الخناق عليهم و على أنشطتهم. هذا التطور له دلالات كبرى، إذ يعني بالدرجة الأولى اعتراف الحركات الإسلامية المصرية العنيفة بفشلها في الوصول إلى الحكم عن طريق القوة. و إن كان هذا غير صحيح دائما لأن الأنظمة العميلة لا طالما استحوذت على دعم القوى الخارجية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001(18).

و بفضل هذا الاعتدال استطاعت حركة الإخوان المسلمين و هي أقدم الحركات الإسلامية أن تحقق فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية التي جرت في 28 نوفمبر 2001 و إن كان متوقعا من قبل الملاحظين، نتيجة الظروف المأساوية التي عاشها المجتمع المصري منذ اندلاع ثورة الشباب.

خلاصة :

لقد ظهرت الحركات الإسلامية أو ما اصطلح على تسميتها في الغرب حركات الإسلام السياسي كرد فعل على تزايد المواجهة مع النظم السياسية الحاكمة و اتهامها من قبل هذه الحركات بالابتعاد عن تعاليم الدين و الشريعة الإسلامية، إلا أنه تم التركيز و الاهتمام غالبا بتلك الحركات المتطرفة و تصويرها على أنها نموذج لباقي الحركات الإسلامية، و أنها المستقبل القادم و المحتمل لنظم المنطقة، كما كان ينظر للحركات الإسلامية المعتدلة على أنها تنظيمات سياسية احتجاجية معارضة، همها الوصول إلى السلطة و تفويض نظم الحكم و تهديد مصالح الدول الغربية في المنطقة. يبدو المشهد القادم للعالم الإسلامي خاليا من الحركات والجماعات الإسلامية المعتدلة منها والمتطرفة، فقد استنفدت الأولى أغراضها ولم تعد قادرة على استيعاب التحولات الإسلامية والمجتمعية، والمتطرفة أيضا ستتعرض لملاحقة وتصفية دون رحمة بل ستكون مطاردتها وتصفيتها بالنسبة للولايات المتحدة وللأنظمة السياسية. وقد استدرجت المجموعتان من الحركات الإسلامية إلى رد فعل على أزمة أرادت الخروج منها وانتهت إلى أزمة خلقتها هي بوجودها وعجزها عن تحقيق الحسم. فالملاحظ أن الحركات الإسلامية في كل من مصر و تونس و المغرب تعيش قلاقل جراء عدم انسجام مطالب المجتمع و عجزها عن تحقيق التوافق المطلوب، فلا يستطيع المسلمون الوصول و البقاء في الحكم وحوز الأغلبية دائما اعتمادا على التوايل الدينية إن لم يتوج وصولهم إلى إدارة الحكم بنتائج ملموسة.

ولكن الإسلام سيبقى حاضرا يصوغ المجتمعات ويسهم في تشكيل مستقبلها، فالدين كان باستمرار كما يلاحظ حسن حنفي في كتابه (الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة) وسيلة للتغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي وحركة اجتماعية تعبر عن قوى اجتماعية مضطهدة أو مهمشة في المجتمع ضد قوى التسلط والطغيان، وكان الدين أداة لتحرير الشعوب مثل تحرير اليهود من قبضة فرعون، وكان وسيلة لجمع القبائل وتأييدها كما في الجزيرة العربية.

ويلاحظ عبد الإله بلقزيز أن الإسلام يسجل حضورا متجددا في ميدان العلاقات الاجتماعية والسياسية، ولم تعد السياسة تملك أن تعبر عن نفسها بمعزل عن الدين، ليس فقط بالنسبة للذين أنقذوا دائما الصلة بينهما كالإسلاميين، بل حتى بالنسبة للذين جربوا باستمرار تجاهل ورفض تلك العلاقة(19).

إن الإسلام - بالتعريف- عقيدة وثقافة وحضارة، وأما الحركات الإسلامية فهي حركات سياسية دون زيادة أو نقص، وهذا لا يعني تجاهل إنجازات الحركة الإسلامية المعاصرة وتضحياتها، فقد بذلت وحققته الكثير في صون هوية الأمة، وتحرير الأرض من الاحتلال ومواجهة الاضطهاد والتهميش ثم هي قوة سياسية رئيسية بين الشعوب العربية والإسلامية استعادت بعض توازنات علاقات الصراع الداخلي بين المجتمع والسلطة، مثلها مثل باقي الحركات أو الاتجاهات من ليبرالية و يسارية.

الهوامش

- 1- عبد الوهاب الأفندي، "الحركات الإسلامية: النشأة و المدلول و ملابسات الواقع"، في: (الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ط 1، 2002)، ص 13.
- 2- نفس المرجع السابق، ص 14.
- 3- الآية 104، سورة آل عمران.
- 4- توفيق الواعي، كبرى الجماعات الإسلامية الإصلاحية في العالم المعاصر: جماعات- حركات- أحزاب. الجزء الأول، مصر: مؤسسة الشروق للنشر و التوزيع، ط 1، 2006، ص 8.
- 5- عبد الوهاب الأفندي، المرجع السابق، ص 14.

- 6- عبد الإله بلقزيز، الإسلام و السياسة: دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي. المغرب: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2001، ص9.
- 7- نفس المرجع السابق، ص 10.
- 8- محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص 13.
- 9- خليل علي حيدر، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص (22 - 26).
- 10- موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية: دراسة و تقييم. قسنطينة: مؤسسة الإسرائ للنشر و التوزيع، 1990، ص ص (24 - 25).
- 11- عماد الدين شاهين، " التطرف و الاعتدال لدى الحركات الإسلامية: الأسباب و الدوافع الانعكاسات"، في: (الحركات الإسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي، المرجع السابق)، ص 97.
- 12- أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي و الغربي. عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 1998، ص 11.
- 13- Luis Martinez, « violence islamiste », Paris : Critique internationale, n° 20, 2003, p 114.
- 14- أحمد يوسف التل، المرجع السابق، ص 12.
- 15- رياض الصيداوي، " في صعود الحركات الإسلامية و هبوطها في الوطن العربي"، الحوار المتمدن، العدد 1961، 2007/06/29.
- 16- نفس المرجع السابق.
- 17- "حركة النهضة التونسية تبدأ مفاوضات صعبة لتشكيل حكومة جديدة"، www.alarabiya.net، 01 نوفمبر 2011.
- 18- رياض الصيداوي، المرجع السابق.
- 19- إبراهيم غرابية، " الحركات الإسلامية و موجة العنف و التطرف"، www.aljazeera.net، 2004/10/03.